

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت
الدوحة - قطر

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

صفحة	الفهرس
--	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	بيان المركز المالي
٢	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٣	بيان التغيرات في الأصول الصافية المنسوبة إلى حاملي الوحدات
٤	بيان التدفقات النقدية
٥ - ٣٢	إيضاحات حول البيانات المالية

QR. ٩٩-٨

RN: ٤٢٧/AT/FY٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / حملة وحدات صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت المحترمين،
الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت ("الصندوق")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الأصول المنسوبة إلى حاملي الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات في ٢٧ فبراير ٢٠٢٤.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الصندوق أو وقف عملياته، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

﴿ بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

﴿ بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

﴿ بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

﴿ بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بيانات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالصندوق إلى توقف أعمال الصندوق على أساس مبدأ الاستمرارية.

﴿ بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات و إذا ما كانت هذه البيانات المالية تعرض العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عن الآتي:

◀ برأينا، أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة.

◀ لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

◀ على حد علمنا واعتقادنا ووفقاً للمعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري أو النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على مركز الصندوق المالي وأدائه المالي.

عن ديلويت أند توش

فرع قطر



وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣١٩

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية

رقم ١٢٠١٥٦

الدوحة - قطر في

٢٣ يناير ٢٠٢٥

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان المركز المالي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح	
ريال قطري	ريال قطري		
			الموجودات
٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	٥	استثمارات في أوراق مالية
٥١١,٩٢٩	٤٩١,٣٧٠	٦	فوائد وسمرة المستحقة
٢١٠,٥٧٤	١١١,٦٦٠	٧	أرصدة لدى البنوك
٣٧,٢٥٣,٨٤٠	٣٨,١٧٣,٥٥٨		أجمالي الموجودات
			المطلوبات
٢٣,٦٧٤	٢٤,٢٠٣	٨	مستحقات لطرف ذو علاقة
٨٨,٧٠٥	٧٣,٠٩٤	٩	مستحقات ومصروفات مستحقة
١١٢,٣٧٩	٩٧,٢٩٧		
٣٧,١٤١,٤٦١	٣٨,٠٧٦,٢٦١		الموجودات الصافية المنسوبة إلى حاملي الوحدات
٢,٨١٢,٩٣٤	٢,٧٤٤,٩٨٦		عدد الوحدات المصدرة (وحدات)
١٣.٢٠	١٣.٨٧		القيمة الصافية للأصول لكل وحدة (ريال قطري)

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٥ وتم التوقيع عليها نيابة عنه من قبل:



السيد / عبدالله هاشم السادة

النائب الأول للرئيس التنفيذي

إدارة الثروات والأصول للمجموعة



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ريال قطري	ريال قطري		
			الدخل
(٦٥٢,٣١٤)	٦٣٩,٥٧١	١٠	صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية
١,٠٨٥,٣٦١	(١,٥٩٣)		صافي (الخسارة) / الربح من الصرف الأجنبي
١,٧٥٣,٩٢٥	١,٨٢٣,٢٠٧		دخل الفائدة
٢,١٨٦,٩٧٢	٢,٤٦١,١٨٥		إجمالي الدخل
			المصروفات
٢٧١,٥٨٢	٢٨٣,٨١٥	٨	رسوم الإدارة
٧٦,٤٤٠	٧٦,٤٤٠		رسوم الوصي
١٢,٧٠٤	١٢,٧٠٤		رسوم خدمة المستثمرين
٧٦,٤٤٠	٧٦,٤٤٠		رسوم الإدارة
(٢٣,٠٠٠)	١٤٠,٠٠٠		الرسوم المهنية
١٤,٢٣٠	١٢,٠٧٦		المصروفات الأخرى
٤٢٨,٣٩٦	٦٠١,٤٧٥		إجمالي المصروفات
			ربح السنة
١,٧٥٨,٥٧٦	١,٨٥٩,٧١٠		
--	--		الدخل الشامل الآخر للسنة
١,٧٥٨,٥٧٦	١,٨٥٩,٧١٠		التغير في صافي الموجودات المنسوبة إلى حاملي الوحدات



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت
بيان التغيرات في الأصول الصافية المنسوبة إلى حاملي الوحدات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣		٢٠٢٤		
ريال قطري	عدد الوحدات	ريال قطري	عدد الوحدات	
٣٥,٧٧٨,٦٤٢	٢,٨٤٣,٩١٠	٣٧,١٤١,٤٦١	٢,٨١٢,٩٣٤	الرصيد في ١ يناير
١,٧٥٨,٥٧٦	--	١,٨٥٩,٧١٠	--	التغير في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات
٥٥,٠٠٠	٤,٣١٠	--	--	الاشتراك والاسترداد من قبل حاملي الوحدات:
(٤٥٠,٧٥٧)	(٣٥,٢٨٦)	(٩٢٤,٩١٠)	(٦٧,٩٤٨)	الاشتراك في الوحدات القابلة للاسترداد خلال العام
(٣٩٥,٧٥٧)	(٣٠,٩٧٦)	(٩٢٤,٩١٠)	(٦٧,٩٤٨)	استرداد الوحدات القابلة للاسترداد خلال العام
٣٧,١٤١,٤٦١	٢,٨١٢,٩٣٤	٣٨,٠٧٦,٢٦١	٢,٧٤٤,٩٨٦	المعاملات مع حاملي الوحدات



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح
ريال قطري	ريال قطري	
		الأنشطة التشغيلية
١,٧٥٨,٥٧٦	١,٨٥٩,٧١٠	التغير في صافي الموجودات المنسوبة إلى حاملي الوحدات
		التعديلات الخاصة بـ:
١,٢١٦,٨٣٠	١٠١,٤٩٩	١٠ الخسارة المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية
(١,٧٥٣,٩٢٥)	(١,٨٢٣,٢٠٧)	دخل الفائدة
(١,٠٨٥,٣٦١)	١,٥٩٣	صافي الخسارة / (الربح) من الصرف الأجنبي
(٥٦٤,٥١٦)	(٧٤١,٠٧٠)	١٠ صافي الربح غير المحقق من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية
(٤٢٨,٣٩٦)	(٦٠١,٤٧٥)	
		التغيرات في:
(٣,٣٠٧,٨٨٠)	(٤٠١,٢١٣)	استثمارات في أوراق مالية
(٤٥,٦٢٧)	١٩,٦٥٦	مستحقات السمسرة
٨٦٩	٥٢٩	مستحقات لطرف ذو علاقة
(٢١٥,٥٢١)	(١٥,٦١١)	مستحقات ومصاريف مستحقة
(٣,٩٩٦,٥٥٥)	(٩٩٨,١١٤)	النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
١,٦٢٢,٤٥٦	١,٨٢٤,١١٠	فوائد مستلمة
(٢,٣٧٤,٠٩٩)	٨٢٥,٩٩٦	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة التمويلية
٥٥,٠٠٠	--	العائدات من الاكتتاب في الوحدات القابلة للاسترداد
(٤٥٠,٧٥٧)	(٩٢٤,٩١٠)	المدفوعات مقابل استرداد الوحدات القابلة للاسترداد
(٣٩٥,٧٥٧)	(٩٢٤,٩١٠)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(٢,٧٦٩,٨٥٦)	(٩٨,٩١٤)	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
٢,٩٨٠,٤٣٠	٢١٠,٥٧٤	النقد وما في حكمه في بداية العام
٢٢٠,٥٧٤	١١١,٦٦٠	٧ النقد وما في حكمه في نهاية العام

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت ("الصندوق") هو صندوق ذي نهاية مفتوحة تأسس بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢ وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لصناديق الاستثمار في دولة قطر. تم ترخيص الصندوق من قبل مصرف قطر المركزي ("مصرف قطر المركزي") بترخيص رقم S.A/٢٠/٢٠١٢ ومسجل لدى وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") برقم تسجيل ٥٨٠٢٩. بدأ الصندوق عملياته في ١ فبراير ٢٠١٣.

مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار بالوزارة، قابلة للتجديد من قبل المؤسس بعد موافقة مصرف قطر المركزي. تبلغ القيمة الاسمية للوحدة ١٠ ريال قطري، ويتراوح رأس مال الصندوق من ٢٠,٠٠٠ ريال قطري كحد أدنى إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري كحد أقصى.

مؤسس الصندوق هو بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)، وهي شركة مساهمة قطرية تأسست بموجب قوانين قطر ويقع مكتبها الرئيسي في الدوحة، قطر، ص.ب. صندوق ١٠٠٠ ("المؤسس"). تتم إدارة الصندوق من قبل بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)، وهي شركة تأسست بموجب قوانين سويسرا (رقم تسجيل الشركة ٣-٢٦٣-٣٠-٣١-١٧٠-٣-١٧٠-٣) ويقع مكتبها المسجل في جنيف، سويسرا.

وقد تم تعيين بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، فرع قطر بصفته امين المحفظة للصندوق.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للصندوق في تزويد مستثمريه بعوائد استثمارية تنافسية من خلال الاستثمار في أدوات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات والبنوك المركزية والشركات ذات السمعة الطيبة الموجودة إما في قطر أو في الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة متوافقة مع تلك المتبعة في السنة المالية السابقة، باستثناء معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التالية التي أصدرها مؤخرًا مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRIC") والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤:

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمنقحة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق معايير المحاسبة الدولية المنقحة هذه أي تأثير مادي على المبالغ المبلغ عنها للسنوات الحالية والسنوات السابقة، ولكن قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

تؤثر التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ والتي نشرت ١ يناير ٢٠٢٤ في يناير ٢٠٢٠ فقط على عرض الالتزامات الحالية أو غير الحالية في بيان المركز المالي وليس على مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات، أو المعلومات المفصّل عنها حول هذه العناصر.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض البيانات ١ يناير ٢٠٢٤
المالية - تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة (تتمة)

وتوضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات على أنها حالية أو غير حالية يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة إعداد التقارير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت الكيانات ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزامات، وتوضح أن الحقوق قائمة إذا تم الالتزام بالعهود في نهاية فترة إعداد التقارير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى نقل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول أو الخدمات الأخرى إلى الطرف المقابل.

في نوفمبر ٢٠٢٢، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ لتحديد أن العهود التي يجب على الكيان الالتزام بها في أو قبل فترة إعداد التقارير فقط هي التي يجب أن تؤثر على تصنيف الالتزام المقابل على أنه حالي أو غير حالي.

يتعين على الكيان الكشف عن المعلومات في الملاحظات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم المخاطر المتمثلة في إمكانية سداد الالتزامات غير المتداولة مع العهود في غضون اثني عشر شهراً.

أرجأت تعديلات عام ٢٠٢٢ تاريخ سريان التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ "تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة" المنشور في يناير ٢٠٢٠ لمدة عام واحد إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤. ويتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار: ١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات لتوضيح كيفية قيام البائع المستأجر بقياس معاملات البيع وإعادة التأجير لاحقاً

تتطلب التعديلات من البائع المستأجر أن يقيس لاحقاً التزامات الإيجار من خلال تحديد "مدفوعات الإيجار" و"مدفوعات الإيجار المعدلة" الناشئة عن إعادة الإيجار بطريقة لا يعترف فيها بأي مبلغ من الربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. لا تمنع المتطلبات الجديدة البائع المستأجر من الاعتراف في الربح أو الخسارة بأي ربح أو خسارة تتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار.

بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بمكسب على حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير مدة الإيجار) بتطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦. كان من الممكن أن يكون هذا هو الحال بشكل خاص في إعادة الإيجار التي تتضمن مدفوعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

يقوم البائع المستأجر بتطبيق التعديلات بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ على معاملات البيع وإعادة التأجير التي تم الدخول فيها بعد تاريخ التطبيق الأولي، والذي يتم تعريفه على أنه بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي طبق فيها الكيان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ لأول مرة.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "بيان التدفقات النقدية" ١ يناير ٢٠٢٤

والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية": الإفصاحات -

ترتيبات تمويل الموردين

وتصنيف التعديلات هدفاً للإفصاح إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم

٧ ينص على أن الكيان ملزم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترتيبات التمويل

مع الموردين التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات

على التزامات الكيان وتدفقاته النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي

لإعداد التقارير المالية رقم ٧ لإضافة ترتيبات التمويل مع الموردين كمثال ضمن

متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرض الكيان لمخاطر تركيز السيولة.

لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين". وبدلاً من ذلك، تصف التعديلات

خصائص الترتيب الذي يتعين على الكيان تقديم المعلومات بشأنه.

لتحقيق هدف الإفصاح، سيتعين على الكيان الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات

تمويل الموردين الخاصة به:

• شروط وأحكام الترتيبات؛

• القيمة الدفترية، والبنود المرتبطة بها والموضحة في بيان المركز المالي للكيان،

للاتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات؛

• القيمة الدفترية، والبنود المرتبطة بها والتي تلقى الموردون بالفعل مدفوعات عنها

من مقدمي التمويل؛

• نطاقات تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءاً من

ترتيب تمويل المورد والمستحقات التجارية المماثلة التي ليست جزءاً من ترتيب

تمويل المورد؛ و

• معلومات مخاطر السيولة.

التعديلات، التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة إعداد التقارير السنوية

الأولى التي تطبق فيها الكيانات التعديلات، تنطبق على فترات إعداد التقارير

السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض البيانات ١ يناير ٢٠٢٤

المالية - الالتزامات غير المتداولة مع العهود

في يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة (تعديلات ٢٠٢٠). أهد المتطلبات المنصوص عليها في تعديلات ٢٠٢٠ يتعلق بتصنيف الالتزامات الخاضعة للتعهدات (على سبيل المثال، قرض بنكي حيث يجوز للمقرض أن يطلب سدادًا متسارعًا إذا لم يتم الوفاء بالتعهدات المالية). نصت تعديلات ٢٠٢٠ على أنه إذا كان حق الكيان في تأجيل التسوية خاضعًا لامتنال الكيان لشروط محددة، فإن الحق موجود في نهاية فترة الإبلاغ فقط إذا امتثل الكيان لتلك الشروط في نهاية فترة الإبلاغ. وقد أثرت العديد من المخاوف بشأن نتيجة هذه المتطلبات، وبالتالي، تم تأجيل تاريخ السريان الإلزامي. ومن أجل معالجة هذه المخاوف، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الآن تعديلات ٢٠٢٢.

تحدد تعديلات عام ٢٠٢٢ أن العهود التي يجب الالتزام بها بعد تاريخ إعداد التقارير لا تؤثر على تصنيف الديون على أنها حالية أو غير حالية في تاريخ إعداد التقارير. ويتعين على الكيان الإفصاح عن معلومات حول هذه العهود في الملاحظات على البيانات المالية.

تتناول التعديلات المخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة بشأن تأثيرات التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ تصنيف الالتزامات على أنها حالية أو غير حالية فيما يتعلق بتصنيف الالتزامات بالعهود. بموجب تعديلات عام ٢٠٢٢، يؤثر العهد على ما إذا كان الحق في تأجيل التسوية موجودًا في نهاية فترة إعداد التقارير إذا كان الامتنال للعهد مطلوبًا في نهاية فترة إعداد التقارير أو قبلها.

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا

لم يتم الصناديق بالاعتماد المبكر للمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية التي صدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - عدم قابلية

التبادل

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ والتي تحدد كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكراً (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - عدم القدرة على ١ يناير ٢٠٢٥. يُسمح بالتقديم المبكر
التبادل (تتمة)

وبتطبيق التعديلات، تصبح العملة قابلة للاستبدال عندما تتمكن الكيانات من استبدال تلك العملة بعملة أخرى من خلال آليات السوق أو التبادل التي تخلق حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ دون تأخير غير مبرر في تاريخ القياس ولغرض محدد. ومع ذلك، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن الكيانات من الحصول إلا على مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس للغرض المحدد.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - عدم قابلية التبادل ١ يناير ٢٠٢٥. يُسمح بالتقديم المبكر عندما لا تكون العملة قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على الكيان تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان يُطبق على معاملة تبادل منظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على الكيان الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للكيان والوضع المالي والتدفقات النقدية.

يتعين على الكيانات تطبيق التعديلات على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يجوز للكيان تطبيق التعديلات بأثر رجعي. وبدلاً من ذلك، يتعين على الكيان تطبيق أحكام الانتقال المحددة المضمنة في التعديلات.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد ١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالتقديم المبكر
التقارير المالية رقم ٧ - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية

في مايو ٢٠٢٤، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية، والتي تعدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات التي تتناول الموضوعات التالية:

- إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي الذي تم تسويته من خلال التحويل الإلكتروني
- تصنيف الأصول المالية - الشروط التعاقدية المتوافقة مع ترتيب الإقراض الأساسي
- تصنيف الأصول المالية - الأصول المالية ذات ميزات عدم الرجوع
- تصنيف الأصول المالية - الأدوات المرتبطة تعاقدياً
- الإفصاحات - الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الإفصاحات - الشروط التعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية عند حدوث (أو عدم حدوث) حدث طارئ.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي ١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالتقديم المبكر لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تتمة)

تم تحديد الحاجة إلى هذه التعديلات نتيجة لمراجعة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمتطلبات التصنيف والقياس لمعيار التقارير المالية الدولي ٩ بعد التنفيذ. يتعين على الكيان تطبيق التعديلات بأثر رجعي، وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، ما لم يُنص على خلاف ذلك. لا يُطلب من الكيان إعادة بيان الفترات السابقة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨: العرض والإفصاح في البيانات ١ يناير ٢٠٢٧. يُسمح بالتقديم المبكر المالية

في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" والذي حل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١.

يحمل المعيار الجديد العديد من المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ دون تغيير ويكملها بمتطلبات جديدة من أجل:

- تقديم فئات محددة (التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقعة) ومجموعات فرعية محددة في بيان الربح أو الخسارة
- تقديم إفصاحات حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs) في الملاحظات على البيانات المالية
- تحسين التجميع والتفكيك.

تم نقل بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات". كما أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣٣ "الأرباح لكل سهم". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩: الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

في مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ "الشركات التابعة بدون مساءلة عامة: الإفصاحات" والذي يسمح للشركة التابعة المؤهلة بتقديم إفصاحات مخفضة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بياناتها المالية.

تكون الشركة التابعة مؤهلة للإفصاحات المخفضة إذا لم تكن لديها مساءلة عامة وأصدرت شركتها الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويمكن لهذه الشركات التابعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ في بياناتها المالية الموحدة أو المنفصلة أو الفردية.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا (تتمة)

وتتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للصندوق عند تطبيقها، وأن اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة كما هو موضح في الفقرات السابقة، قد لا يكون له تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولى.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقرارات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية والعرضية

يتم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه:

الإعتراف بالإيرادات

• صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يشمل جميع القيمة العادلة المحققة وغير المحققة؛ و

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية؛ و

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية التي لم يتم بيعها.

• يتألف دخل الفائدة المعروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر من الفائدة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطلقة المحسوبة على أساس الفائدة الفعلية؛ و

يتم حساب "معدل الفائدة الفعلي" عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية على أنه المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بمصروفات الرسوم والعمولات في الأرباح أو الخسائر عند أداء الخدمات ذات الصلة.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية في بيان المركز المالي للصندوق عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول المالية والالتزامات المالية في البداية بالقيمة العادلة. تتم إضافة تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصول المالية والالتزامات المالية (بخلاف الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع العادية للأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع العادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الأصول في الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الأصول المالية المعترف بها لاحقاً بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتماداً على تصنيف الأصول المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(i) أدوات الدين المخصصة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تفي بالشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
 - تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.
- أداة الدين المعينة ضمن الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الأصول المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يجوز للصندوق إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء التالي عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي:

- يجوز للصندوق اختيار غير قابل للإلغاء لتقديم التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم في الدخل الشامل الآخر إذا تم (استيفاء معايير معينة) ملاحظة (ii) أدناه

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

• يجوز للصندوق أن يعين بشكل لا رجعة فيه استثمار دين يفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مفاًس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (ملاحظة (iii) أدناه)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص دخل الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية بخلاف الأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الأصول المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل الائتماني عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط سداد أصل الدين، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديله لأي بدل خسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، باستثناء الأصول المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية المتعثرة ائتمانياً في فترات إعداد التقارير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يعترف الصندوق بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات الفائدة."

(أ) أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يجوز للصندوق اتخاذ قرار لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) لتعيين الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في الأسهم محتفظاً به للتداول أو إذا كان مقابلاً مشروطاً يعترف به المشتري في اندماج الأعمال.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مستمرة)

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر التراكمية إلى ربح أو خسارة عند التخلص من استثمارات حقوق الملكية، بل سيتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المحتجزة.

قام الصندوق بتعيين جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للتداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي للتداول إذا:

• تم شراؤه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأمد القريب

• عند الاعتراف الأولي، يكون جزءًا من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي يديرها الصندوق معًا ولديه دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح في الأمد القريب

• مشتق (باستثناء المشتق الذي يمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة)

(ثالثًا) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الأصول المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

• يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم يتم الصندوق بتعيين استثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به للتداول ولا مقابل طارئ ناشئ عن اندماج أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.

• يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ عن قياس الأصول أو الالتزامات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الربح والخسارة في بند "صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية".

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم ترجمتها بسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة إعداد تقارير. على وجه التحديد:

• بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزءًا من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في بند "صافي (خسارة) / ربح الصرف الأجنبي".

الموجودات المالية (تتمة)

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

• بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في بند "صافي (خسارة) / ربح الصرف الأجنبي" كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة .

تدني قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية المعمول بها والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأدوات المالية المعنية.

يعترف الصندوق دائماً بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لمستحقات الوساطة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة الصندوق التاريخية في خسائر الائتمان، مع تعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لضعف الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستجم عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن أن تحدث في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير.

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقارن الصندوق بين مخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ إعداد التقارير ومخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. وفي إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

تتضمن المعلومات التطلعية التي يتم النظر فيها التوقعات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مديرو الصندوق، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، فضلاً عن النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للصندوق.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

وعلى وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

- تدهور كبير فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية
- تدهور كبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال • زيادة كبيرة في الفارق الائتماني، أو أسعار مقايضة الائتمان الافتراضية للمدين، أو طول الفترة أو المدى الذي أصبحت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة
- تغييرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا كبيرًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية
- تدهور كبير فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين
- زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين
- تغيير سلبي كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية

بعض النظر عن نتيجة التقييم المذكور أعلاه، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يومًا، ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم مما تقدم، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ إعداد التقارير.

يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- (١) كانت الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد،
- (٢) كان لدى المقترض قدرة قوية على تلبية التزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأمد القريب، و
- (٣) قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية في الأمد البعيد، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي "درجة استثمارية" وفقًا للتعريف المفهوم عالميًا أو إذا لم يكن التصنيف الخارجي متاحًا، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "أداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه وضع مالي قوي ولا توجد مبالغ مستحقة.

يراقب الصندوق بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويراجعها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقًا.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(ii) تعريف التخلف عن السداد

يعتبر الصندوق ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تلي أيًا من المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

• عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين

• تشير المعلومات التي تم تطويرها داخليًا أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أن المدين من غير المرجح أن يسدد لدائنيه، بما في ذلك الصندوق، بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات يحتفظ بها الصندوق) وبصرف النظر عن التحليل أعلاه، يعتبر الصندوق أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون أحد الأصول المالية متأخرًا عن السداد لأكثر من ٩٠ يومًا ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار التخلف عن السداد الأكثر تأخرًا هو أكثر ملاءمة.

(iii) الموجودات المالية المتعثرة ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي معوقًا ائتمانيًا عندما يحدث حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي معوق ائتمانيًا بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

(أ) صعوبة مالية كبيرة يواجهها المصدر أو المقترض؛

(ب) خرق العقد، مثل حدث التخلف عن السداد أو التأخر في السداد) انظر (ii) أعلاه؛

(ج) منح المقرض (المقرضون) للمقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية التي يواجهها المقترض، تنازلاً (تنازلات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليفكروا فيه لولا ذلك؛

(د) أصبح من المحتمل أن يعلن المقرض إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو

(هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية .

(iv) سياسة الشطب

يقوم الصندوق بتوفير أو شطب الأصول المالية بالكامل عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالات واقعية للتعافي، على سبيل المثال عندما يتم وضع المدين تحت التصفية أو يدخل في إجراءات الإفلاس. قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالصندوق، مع مراعاة المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي عمليات استرداد تتم في الربح أو الخسارة المنفصلة.

(v) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد) والتعرض عند التخلف عن السداد. يعتمد تقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التخلف عن السداد بالنسبة للأصول المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الإجمالية المحمولة للأصول في تاريخ إعداد التقارير، إلى جانب أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التخلف عن السداد والتي يتم تحديدها على أساس الاتجاه التاريخي، وفهم الصندوق للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(٧) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تلقيها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة الإبلاغ السابقة، لكنه يحدد في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في تاريخ الإبلاغ الحالي، باستثناء الأصول التي تم استخدام النهج المبسط لها.

يعترف الصندوق بمكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع التعديل المقابل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم ينقل الصندوق أو يحتفظ بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية واستمر في التحكم في الأصل المحول، فإن الصندوق يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فإن الصندوق يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضاً بالاقتران المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختار الصندوق عند الاعتراف الأولي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة.

الالتزامات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كديون أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم جميع التزاماته. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الصندوق بالعائدات المستلمة، صافياً من تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع الالتزامات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

الالتزامات المالية التي لا تمثل (أ) مقابلاً مشروطاً للمستحوذ في اندماج الأعمال، أو (ب) محتفظاً بها للتداول، أو (ج) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدر (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسباً) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية فقط عندما يتم سداد التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما يتبادل الصندوق مع المقرض الحالي أداة دين واحدة بأخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام مالي جديد. وبالمثل، يقوم الصندوق باحتساب التعديل الجوهرى لشروط التزام قائم أو جزء منه على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يُفترض أن الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة ١٠ في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، فإن الفرق بين: (١) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ و (٢) يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة باعتبارها ربح أو خسارة التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى.

تعويض الأدوات المالية

يتم تعويض الأصول المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حالياً لتعويض المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس صافٍ، أو تحقيق الأصول وتسوية المطلوبات في وقت واحد. يجب ألا يكون الحق القانوني القابل للتنفيذ مشروطاً بأحداث مستقبلية ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق العمل العادي وفي حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس من قبل الصندوق أو الطرف المقابل.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالسعر السائد في تاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الأصول والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي. يتم أخذ جميع الفروقات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من أرصدة بنكية.

المستحقات والمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالالتزامات مقابل المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو دفعه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في حالة عدم وجودها، السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للصندوق الوصول إليها في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

عندما يكون متاحًا، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المحدد في سوق نشطة لتلك الأداة. ويعتبر السوق نشطًا إذا حدثت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

مستحقات أخرى

يتم إدراج المستحقات الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلي مطروحًا منه مخصص لأي مبالغ غير قابلة للتحويل. يتم إجراء تقدير للمستحقات المشكوك في تحصيلها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يكون الصندوق ملزمًا بتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي، مع مراعاة المخاطر وعدم اليقين المحيط بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل الفوائد الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من المؤكد تقريبًا استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

الوحدات القابلة للاسترداد

يتم إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واستردادها حسب خيار حاملها بأسعار تعتمد على صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في وقت الإصدار أو الاسترداد.

صافي قيمة الأصول لكل وحدة

يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في أي يوم تقييم بقسمة إجمالي الأصول مطروحًا منها التزامات الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقارير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام غير القابلة للتعديل في البيانات المالية عندما تكون جوهرية.

٤. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة إجراء تقديرات وافترضاات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للأصول والخصوم والدخل والمصروفات والإفصاح عن الأصول والخصوم المحتملة. قد تحدث أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تتعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

الأحكام الهامة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تتطوي على تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار نموذج العمل ونتائج اختبار نموذج العمل. يحدد الصندوق نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أداؤها والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الأصول. يراقب الصندوق الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متسقة مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للصندوق لمعرفة ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسباً وإذا لم يكن مناسباً ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الأصول. قررت الإدارة أن يتم قياس جميع استثماراتها في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على نموذج أعمالها.

الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرتها على الاستمرار ككيان مستمر وهي مقتنعة بأن لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، لا تدرك الإدارة أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

٤. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

الأحكام الهامة (تتمة)*ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان*

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للأصول في المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للأصول في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ عندما تزداد مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ ما يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. في تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل كبير، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات المستقبلية المعقولة والقابلة للدعم النوعية والكمية.

التقديرات

يتم مناقشة الافتراض الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الأخرى لعدم اليقين في التقدير في تاريخ الوضع المالي والتي تتطوي على مخاطر كبيرة قد تتسبب في تعديل مادي للمبالغ المحمولة للأصول والخسوم خلال السنة المالية القادمة أدناه.

حساب بدل الخسارة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الصندوق معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. يستخدم الصندوق تقديرات لحساب معدلات الخسارة.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد هي تقدير للخسارة الناشئة عن التخلف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزات الائتمان المتكاملة.

٥. الاستثمارات في الأوراق المالية

الأوراق المالية الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	الاستثمار في السندات
٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	

وتتمثل حركة الأوراق المالية الاستثمارية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٢,٦٥٨,٩٤١	٣٦,٥٣١,٣٣٧	في ١ يناير
٧,٠٧٥,٨٢٦	١٠,٩٥٢,٢٦٩	الإضافات خلال العام
(٣,٧٦٧,٩٤٦)	(١٠,٦٥٤,١٤٨)	التخلصات خلال العام
٥٦٤,٥١٦	٧٤١,٠٧٠	تغيرات القيمة العادلة خلال العام
٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	في ٣١ ديسمبر

٥. الاستثمارات في الأوراق المالية (تتمة)

إن التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية في نهاية السنة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٤,٩٦٨,٨١٠	٣٦,٧٤٩,٠٧١	تكلفة الاستثمارات في الأوراق المالية
		الربح غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة
١,٥٦٢,٥٢٧	٨٢١,٤٥٧	العادلة من خلال الربح أو الخسارة منذ البداية
٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	في ٣١ ديسمبر

تم إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس سعر إغلاق السوق للسندات في تاريخ إعداد التقارير.

٦. الفوائد والسهمرة المستحقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال قطري	ريال قطري	
٤٩٢,٢٧٣	٤٩١,٣٧٠	فوائد مستحقة
١٩,٦٥٦	--	مستحقات السهمرة
٥١١,٩٢٩	٤٩١,٣٧٠	

٧. أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال قطري	ريال قطري	
٢١٠,٥٧٤	١١١,٦٦٠	الأرصدة لدى البنوك

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة للتخلف عن السداد نظرًا لأن هذه البنوك تخضع بشكل أساسي لتنظيم شديد من قبل البنوك المركزية في البلدان المعنية. وعليه، تقدر إدارة الصندوق مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة الإبلاغ بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. لا يوجد أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة الإبلاغ متأخرة السداد، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التخلف عن السداد التاريخية والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك، فقد قامت إدارة الصندوق بتقييم عدم وجود أي انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصص خسارة على هذه الأرصدة.

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٨. إفصاحات الأطراف ذات الصلة

تمثل الأطراف ذات الصلة المؤسس ومدير الصندوق والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للصندوق والكيانات التي تسيطر عليها أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير هذه الأطراف.

يتم الموافقة على سياسات وشروط المعاملات من قبل الإدارة.

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة رسوم الإدارة.

رسوم الإدارة

يتم احتساب رسوم الإدارة ودفعتها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره ٠.٧٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق. فيما يلي الرصيد الناتج عن المعاملات مع طرف ذي صلة:

مستحق لطرف ذو علاقة

العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	ريال قطري	ريال قطري
بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)	٢٤,٢٠٣	٢٣,٦٧٤
مدير الصندوق	٢٤,٢٠٣	٢٣,٦٧٤
	<u>٢٤,٢٠٣</u>	<u>٢٣,٦٧٤</u>

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

العلاقة	العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	الطرف ذو العلاقة	ريال قطري	ريال قطري
رسوم الإدارة	بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)	٢٨٣,٨١٥	٢٧١,٥٨٢
	مدير الصندوق		
		<u>٢٨٣,٨١٥</u>	<u>٢٧١,٥٨٢</u>

٩. المستحقات والمصروفات المستحقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ريال قطري	ريال قطري	
٥٩,٤٩٩	٧٥,٠٠٠	رسوم مهنية مستحقة الدفع
٦,٣٧٠	٦,٣٧٠	رسوم إدارية مستحقة الدفع
٦,٣٧٠	٦,٣٧٠	رسوم أمين الحفظ مستحقة الدفع
٨٥٥	٩٦٥	رسوم متنوعة مستحقة الدفع
<u>٧٣,٠٩٤</u>	<u>٨٨,٧٠٥</u>	

١٠. صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
(١,٢١٦,٨٣٠)	(١٠١,٤٩٩)
٥٦٤,٥١٦	٧٤١,٠٧٠
(٦٥٢,٣١٤)	٦٣٩,٥٧١

صافي الخسارة المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية

صافي الربح غير المحقق من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية

صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية

١١. إدارة المخاطر المالية

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من الأدوات المالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛ و

(ج) مخاطر السوق

مقدمة ونظرة عامة

يتمثل هدف الصندوق في إدارة المخاطر في خلق وحماية قيمة حامل الوحدات. إن المخاطر متصلة في أنشطة الصندوق، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة من التعريف والقياس والمراقبة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر بالغة الأهمية لاستمرار ربحية الصندوق.

هيكل إدارة المخاطر

مدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها. ويشرف مدير الصندوق على إدارة المخاطر الإجمالية للصندوق ويكون مسؤولاً عنها في نهاية المطاف.

نظام قياس المخاطر وإعداد التقارير

يتم قياس مخاطر الصندوق باستخدام طريقة تعكس الخسارة المتوقعة التي من المرجح أن تنشأ في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة التي تمثل تقديراً للخسارة الفعلية النهائية استناداً إلى النماذج الإحصائية. تستفيد النماذج من الاحتمالات المستمدة من الخبرة، المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية. يراقب مدير الصندوق وقياس المخاطر الإجمالية فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

تركيز المخاطر المفرط

يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق للتطورات التي تؤثر على صناعة أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عندما يتم إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع نفس الطرف المقابل، أو عندما يشارك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لديهم سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة من شروط سداد الالتزامات المالية، أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق معينة لتحقيق الأصول السائلة

١١. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تركيز المخاطر المفرط (تتمة)

قد ينشأ تركيز مخاطر الصرف الأجنبي إذا كان لدى الصندوق مركز مفتوح صافي كبير بعملة أجنبية واحدة، أو إذا كان لديه مراكز مفتوحة صافية مجمعة بعدة عملات تميل إلى التحرك معاً. ومن أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، يسعى مدير الصندوق إلى الحفاظ على محفظة متنوعة.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنشأ عن فشل الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزام أو التزام دخل فيه مع الصندوق، مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من الأرصدة المصرفية والفوائد المستحقة.

ويدير الصندوق هذه المخاطر من خلال وضع أرصده المصرفية لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويعتبر الصندوق أن جودة الائتمان للمبالغ التي لم تتأخر عن السداد أو التي تعرضت للتلف جيدة.

ويمثل الحد الأقصى لتعرض الصندوق في تاريخ إعداد التقارير المبالغ الدفترية الخاصة بالأصول المالية ذات الصلة في بيان المركز المالي.

ومن أجل تقليل مخاطر الائتمان، قام الصندوق بتطوير وصيانة تصنيفات مخاطر الائتمان الخاصة بالصندوق لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتم توفير معلومات التصنيف الائتماني من قبل وكالات تصنيف مستقلة حيثما تتوفر، وإذا لم تكن متاحة، تستخدم الإدارة معلومات مالية أخرى متاحة للجمهور وسجلات التداول الخاصة بالصندوق لتصنيف المدينين الرئيسيين.

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان الحالي للصندوق من الفئات التالية:

فئة	الوصف	أساس الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
تنفيذ عملية شطب	الطرف المقابل لديه مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة	١٢ شهر ECL
مشكوك فيها	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً أو كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي	ECL مدى الحياة - غير معوقة ائتمانياً
في حالة التقصير	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً أو هناك دليل يشير إلى أن الأصل معوق ائتمانياً	ECL مدى الحياة - معوقة ائتمانياً
التخلف عن السداد	هناك دليل يشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة وليس لدى الصندوق أي احتمال واقعي للتعافي	يتم شطب المبلغ

تتضمن الجداول أدناه تفاصيل جودة الائتمان للأصول المالية للصندوق بالإضافة إلى الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان حسب درجات تصنيف مخاطر الائتمان:

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

صافي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	إجمالي القيمة الدفترية	١٢ شهراً أو مدى الحياة ECL	التصنيفات الائتمانية الداخلية	التصنيفات الائتمانية الخارجية	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ECL مدى الحياة	مشكوك فيه	غير متاح	٦	الفوائد والسهمرة المستحقة
٤٩١,٣٧٠	--	٤٩١,٣٧٠					
١١١,٦٦٠	--	١١١,٦٦٠	١٢ شهراً ECL	غير متاح	A+	٧	أرصدة البنوك
صافي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	إجمالي القيمة الدفترية	١٢ شهراً أو مدى الحياة ECL	التصنيفات الائتمانية الداخلية	التصنيفات الائتمانية الخارجية	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ECL مدى الحياة	مشكوك فيه	غير متاح	٦	الفوائد والسهمرة المستحقة
٥١١,٩٢٩	--	٥١١,٩٢٩					
٢١٠,٥٧٤	--	٢١٠,٥٧٤	١٢ شهراً ECL	غير متاح	A	٧	أرصدة البنوك

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي قد لا يتمكن الصندوق من الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتلخص نهج الصندوق في إدارة السيولة في ضمان حصوله قدر الإمكان على سيولة كافية لتلبية التزاماته عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق الضرر بسمعة الصندوق.

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في السندات الصادرة عن الحكومات والبنوك المركزية والشركات المرموقة الموجودة إما في قطر أو في دول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل سياسة الصندوق في الاحتفاظ بما يكفي من النقد وما يعادله لتلبية متطلبات التشغيل العادية وطلبات الاسترداد المتوقعة. ومن واجب مدير الصندوق مراقبة موقف السيولة في الصندوق على أساس يومي.

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر السيولة (تتمة)

توضح الجداول التالية الاستحقاق التعاقدى المتبقي للصندوق لالتزاماته المالية غير المشتقة مع فترات سداد متفق عليها. والمبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية. والأرصدة المستحقة خلال ١٢ شهرًا تساوي أرصدها الدفترية حيث أن تأثير الخصم ليس كبيرًا.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أقل من سنة	بين ١ و ٢ سنة	بين ٢ و ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٢٤,٢٠٣	--	--	--	--	٢٤,٢٠٣
٧٣,٠٩٤	--	--	--	--	٧٣,٠٩٤
٩٧,٢٩٧	--	--	--	--	٩٧,٢٩٧

مستحقات لطرف ذو علاقة
المستحقات والمصروفات المستحقة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أقل من سنة	بين ١ و ٢ سنة	بين ٢ و ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٢٣,٦٧٤	--	--	--	--	٢٣,٦٧٤
٨٨,٧٠٥	--	--	--	--	٨٨,٧٠٥
١١٢,٣٧٩	--	--	--	--	١١٢,٣٧٩

مستحقات لطرف ذو علاقة
المستحقات والمصروفات المستحقة

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل النضج

يتم إعداد تحليل استحقاق الأصول المالية للصندوق على أساس استحقاقها المتوقع، في حين يتم إعداد تحليل استحقاق الالتزامات المالية للصندوق على أساس استحقاقها التعاقدية المتبقي.

	أكثر من ٥ سنوات	١ من إلى ٥ سنوات	٦ من إلى ١٢ شهراً	٣ من إلى ٦ أشهر	من ٠ إلى ٣ أشهر	
المجموع	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	٢٠٢٤
الموجودات المالية						
	--	--	--	--	١١١,٦٦٠	أرصدة البنوك
	--	--	--	--	٤٩١,٣٧٠	الفوائد المستحقة
	--	--	--	--	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	الأوراق المالية الاستثمارية
	--	--	--	--	٣٨,١٧٣,٥٥٨	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية						
	--	--	--	--	٢٤,٢٠٣	المستحقات لطرف ذي صلة
	--	--	--	--	٧٣,٠٩٤	المستحقات والمصروفات
	--	--	--	--	٩٧,٢٩٧	المستحقة
	--	--	--	--	٩٧,٢٩٧	إجمالي المطلوبات المالية
	--	--	--	--	٣٨,٠٧٦,٢٦١	فجوة السيولة
٢٠٢٣						
المجموع	أكثر من ٥ سنوات	١ من إلى ٥ سنوات	٦ من إلى ١٢ شهراً	٣ من إلى ٦ أشهر	من ٠ إلى ٣ أشهر	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
	--	--	--	--	٢١٠,٥٧٤	الموجودات المالية
	--	--	--	--	٥١١,٩٢٩	رصيد البنك
	--	--	--	--	٣٦,٥٣١,٣٣٧	الفوائد والوساطة المستحقة
	--	--	--	--	٣٧,٢٥٣,٨٤٠	الأوراق المالية الاستثمارية
	--	--	--	--	٣٧,٢٥٣,٨٤٠	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية						
	--	--	--	--	٢٣,٦٧٤	المستحقات لطرف ذي صلة
	--	--	--	--	٨٨,٧٠٥	المستحقات والمصروفات
	--	--	--	--	١١٢,٣٧٩	المستحقة
	--	--	--	--	١١٢,٣٧٩	إجمالي المطلوبات المالية
	--	--	--	--	٣٧,١٤١,٤٦١	فجوة السيولة

ج. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي قد تؤثر بها التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لممتلكاته من الأدوات المالية. ويتمثل هدف إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن المعايير المقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتقلب بها قيمة الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يقوم الصندوق بتحوط تعرضه للعمليات الأجنبية. تتم غالبية معاملات الصندوق بالريال القطري والدولار الأمريكي. ونظرًا لأن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فإن تعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية ضئيل ويتعلق فقط بأسعار التحويل التي يعالجها البنك للمعاملات المقومة بالدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. ترى إدارة الصندوق أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة ضئيل نظرًا لأن الصندوق ليس لديه أي أصول أو التزامات مالية بأسعار فائدة متغيرة.

يحلل الجدول التالي تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة. يتم إدراج أصول الصندوق والتزاماته بالقيمة العادلة وتصنيفها حسب إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

المجموع	غير حساس للفائدة	أكثر من ٥ سنوات	من ١ إلى ٥ سنوات	من ٦ إلى ١٢ شهرًا	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٠ إلى ٣ أشهر	
٢٠٢٤	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	الموجودات المالية
أرصدة البنوك	١١١,٦٦٠	١١١,٦٦٠	--	--	--	--	
الفوائد المستحقة	٤٩١,٣٧٠	--	--	--	--	٤٩١,٣٧٠	
الأوراق المالية الاستثمارية	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	--	--	--	--	
إجمالي الموجودات المالية	٣٨,١٧٣,٥٥٨	٣٧,٦٨٢,١٨٨	--	--	--	٤٩١,٣٧٠	
المطلوبات المالية المستحقات لطرف ذي صلة	٢٤,٢٠٣	٢٤,٢٠٣	--	--	--	--	
المستحقات والمصرفيات المستحقة	٧٣,٠٩٤	٧٣,٠٩٤	--	--	--	--	
إجمالي المطلوبات المالية	٩٧,٢٩٧	٩٧,٢٩٧	--	--	--	--	
فجوة حساسية الفائدة الإجمالية	٣٨,٠٧٦,٢٦١	٣٧,٥٨٤,٨٩١	--	--	--	٤٩١,٣٧٠	

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

المجموع	غير حساس للفائدة	أكثر من ٥ سنوات	من ١ إلى ٥ سنوات	من ٦ إلى ١٢ شهراً	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٣ إلى ٠ أشهر	
			ريال	ريال	ريال	ريال قطري	
٢٠٢٣	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	الموجودات المالية
	٢١٠,٥٧٤	٢١٠,٥٧٤	--	--	--	--	أرصدة البنوك
	٥١١,٩٢٩	١٩,٦٥٦	--	--	--	٤٩٢,٢٧٣	الفوائد والوساطة المستحقة
	٣٦,٥٣١,٣٣٧	٣٦,٥٣١,٣٣٧	--	--	--	--	الأوراق المالية الاستثمارية
	٣٧,٢٥٣,٨٤٠	٣٦,٧٦١,٥٦٧	--	--	--	٤٩٢,٢٧٣	إجمالي الموجودات المالية
	٢٣,٦٧٤	٢٣,٦٧٤	--	--	--	--	المطلوبات المالية المستحقات لطرف ذي صلة
	٨٨,٧٠٥	٨٨,٧٠٥	--	--	--	--	المستحقات والمصروفات المستحقة
	١١٢,٣٧٩	١١٢,٣٧٩	--	--	--	--	إجمالي المطلوبات المالية
	٣٧,١٤١,٤٦١	٣٦,٦٤٩,١٨٨	--	--	--	٤٩٢,٢٧٣	فجوة حساسية الفائدة الإجمالية

١٢. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو دفعه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي، قد تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن الصندوق هو مؤسسة مستمرة دون أي نية أو متطلب لتقليص نطاق عملياته بشكل ملموس أو القيام بمعاملة بشروط معاكسة. يتم تسجيل الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وبالتالي لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة. تعتبر القيمة العادلة للفوائد والسمررة المستحقة، والأرصدة المصرفية، والمستحقات للأطراف ذات الصلة والدائنين والنفقات المستحقة، والتي يتم إعادة تسعيرها بشكل أساسي، وقصيرة الأجل في المدة ويتم إصدارها بأسعار السوق، تقريبية بشكل معقول لقيمتها الدفترية

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم الصندوق التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة.

المستوى ٢: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛

المستوى ٣: المدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

١٢. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

يتم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لطريقة التقييم من المستوى ١.

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي ٣٧,٥٧٠,٥٢٨ ريال قطري وفقاً للمستوى ١ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (٢٠٢٣: ٣٦,٥٣١,٣٣٧ ريال قطري). خلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى ١ والمستوى ٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء) ولم تكن هناك تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة من المستوى ٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء). وبصرف النظر عن الأوراق المالية الاستثمارية، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول المالية والمطلوبات المالية المعترف بها في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقترب من قيمتها العادلة.

القيم العادلة للأصول المالية والمطلوبات، إلى جانب القيم الدفترية الموضحة في بيان المركز المالي، هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مستوى التسلسل الهرمي	المطلوبات المالية		الموجودات المالية		
	التكلفة	المستهلكة	التكلفة	القيمة العادلة للسهم	
١	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
--	--	--	١١١,٦٦٠	--	أرصدة البنوك (ملاحظة ٧)
--	--	--	٤٩١,٣٧٠	--	الفوائد والسمرسة المستحقة (ملاحظة ٦)
٣٧,٥٧٠,٥٢٨	--	--	--	٣٧,٥٧٠,٥٢٨	الأوراق المالية الاستثمارية (ملاحظة ٥)
--	٢٤,٢٠٣	--	--	--	المستحقات لطرف ذي صلة (ملاحظة ٨)
--	٧٣,٠٩٤	--	--	--	المستحقات والمصرفوات المستحقة (ملاحظة ٩)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مستوى التسلسل الهرمي	المطلوبات المالية		الموجودات المالية		
	التكلفة	المستهلكة	التكلفة	القيمة العادلة للسهم	
١	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
--	--	--	٢١٠,٥٧٤	--	أرصدة البنوك (ملاحظة ٧)
--	--	--	٥١١,٩٢٩	--	الفوائد والسمرسة المستحقة (ملاحظة ٦)
٣٦,٥٣١,٣٣٧	--	--	--	٣٦,٥٣١,٣٣٧	الأوراق المالية الاستثمارية (ملاحظة ٥)
--	٢٣,٦٧٤	--	--	--	المستحقات إلى أطراف ذات صلة (ملاحظة ٨)
--	٨٨,٧٠٥	--	--	--	المستحقات والمصرفوات المستحقة (ملاحظة ٩)

١٣. الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدير الصندوق في ٢٣ يناير ٢٠٢٥.